اقتصاد

التوتر الإيراني الإسرائيلي يخض الأسواق

لندن ـ **العربي الجديد**

لم تكد الأنباء تكشف عن انفجارات قرب مدينة أصفهان الإيرانية فجر الجمعة، حتى تعرّض تصنيف الاقتصاد الإسرائيلي للتخفيض، واضطربت الرحلات واهتزت أسواق المال. في التفاصيل، خفّضت وكالة التصنيف الائتماني ستاندرد أند بورز (إس أند بي) ليل الخميس الجمعة تصنيف ديون إسرائيل من AA- إلى A+ بسبب «تصاعد المواجهة مع إيران» وأعطتها نظرة مستقبلية سلبية، ما يشير إلى احتمال تخفيض إضافي في الأشهر المقبلة.

ومباشرة بعد إعلان سماع دوي انفجارات في إيران التي قالت لاحقاً إنها ناتجة من هجوم بطائرات مسيّرة أُطلقت من داخل أراضيها، قفز سعر برميل النفط نحو ثلاثة دولارات الجمعة، خوفاً من احتمال اضطراب إمدادات النفط في الشرق الأوسط. كما ارتفعت العقود القياسية بأكثر من ثلاثة دولارات قبل أن تتراجع قليلاً.

وفي السياق، نقلت «بلومبيرغ» عن رئيس استراتيجية السلع في شركة ING Groep NV في سنغافورة وارن باترسون قوله: «اعتماداً على طبيعة الإضرابات، فإننا نقترب من سيناريو تصبح فيه مخاطر العرض حقيقة واقعة، ومن المرجح أن يبدأ السوق في التسعير بعلاوة مخاطرة أكبر».

وفي سوق المعادن النفيسة، ارتفعت أسعار الذهب الجمعة، بسبب العزوف عن المخاطرة في الأسواق المالية في أعقاب تقارير إعلامية عن تفجيرات في إيران، وارتفع سعر أونصة الذهب في المعاملات الفورية إلى 2386,05 دولاراً بعدما قفز لفترة وجيزة إلى 2417,59 دولاراً في وقت سابق من الجلسة. على خط آخر، ارتفعت سندات الخزانة الأميركية بقوة بعدما دفعت تقارير إخبارية عن انفجارات في إيران وهجوم صاروخي إسرائيلي محتمل المستثمرين إلى الأصول الآمنة في التعاملات الآسيوية صباح الجمعة. وانخفضت العائدات القياسية لأجل 10 سنوات بأكثر من 10 نقاط أساس إلى 4,5384 في المائة، لتعوض معظم مبيعات الأسبوع. وفي أوروبا، انخفضت عوائد سندات منطقة اليورو الجمعة، مع محاولة المستثمرين تقليل المخاطر قبل بداية الأسبوع بعد تقارير عن هجوم إسرائيلي على الأراضي الإيرانية.

كما تراجعت الأسهم الأوروبية إلى أدنى مستوياتها في أكثر من شهر الجمعة، وفي لندن، تراجعت الأسهم البريطانية مع ضخ المستثمرين القلقين رؤوس أموالهم إلى الأصول الآمنة. وفي أسواق العملات، انخفضت العملة المشفرة الأولى في العالم بيتكوين بنسبة 5,2 في المائة إلى 60239 دولاراً أميركياً. كما دفع قطاع السفر ثمناً مباشراً للتطورات المستجدة لبعض الوقت قبل أن تنقل وكالة تسنيم عن منظمة الطيران المدني الإيرانية رفع القيود المفروضة على الرحلات الجوية في عدة مطارات، بحسب «رويترز».

بدورها، أعلنت شركة الطيران «فلاي دبي» إلغاء رحلاتها إلى إيران، هذا وقالت شركة لوفتهانزا للطيران الجمعة، إنها ألغت جميع رحلاتها إلى تل أبيب وأربيل حتى السبت. هذا وقالت شركة أمبري البريطانية للأمن، الجمعة، إن السفن التجارية التي تعبر الخليج وغرب المحيط الهندي نصحت بأن تظل في حالة تأهب تحسباً لتزايد نشاط الطائرات بدون طيار في المنطقة، مشيرة إلى أنها تلقت معلومات تشير إلى تنفيذ «ضربة عسكرية إسرائيلية» على أصفهان بإيران.

(مايك كامب/ Getty)

ارتفاع المبيعات البريطانية

ارتفعت مبيعات التجزئة في بريطانيا على أساس سنوي خلال الشهر الماضي، لكنها ظلت دون مستويات ما قبل الوباء، في حين استقرت من دون تغيير على الصعيد الشهري. وبحسب بيانات مكتب الإحصاءات الوطني التي صدرت الجمعة، استقرت مبيعات التجزئة في المملكة المتحدة من دون تغيير في مارس/ آذار، لكنها ارتفعت بنسبة 1,9 في المائة على أساس فصلي خلال أول 3 أشهر من العام. ويقارن ذلك مع زيادة المبيعات بنسبة 0,1 في المائة على الصعيد الشهري في قراءة فبراير/ شباط المعدل. وعلى صعيد المقارنة بالشهر المناظر من العام السابق، زادت المبيعات بنسبة 0,8 في المائة في مارس، لكنها ظلت متراجعة بنسبة 1,2 في المائة دون مستوى شهر فبراير من عام 2020 قبل أزمة الوباء.

أخبار

روسيا تقلص حصة أوبك النفطية لصالح الهند

أصبحت روسيا أكبر مورد للنفط إلى الهند خلال السنة المالية 2023-2024 للعام الثاني على التوالي لتقلص الحصة السوقية للدول المنتجة في الشرق الأوسط ومنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) إلى مستويات منخفضة

لم يسبق لها مثيل، وفقاً لبيانات تتبع السفن من مصادر في القطاع. وتواصل الهند شراء النفط الروسي رغم المشكلات الناجمة عن مجموعة العقوبات الرامية إلى خفض عوائد موسكو من النفط التي تمول بها الحرب في أوكرانيا. وتظهر البيانات أن النفط الروسي شكل نحو 35 في المائة من إجمالي واردات الهند من الخام البالغة 4,7 ملايين برميل يومياً في السنة المالية المنتهية في 31 مارس/ آذار مقارنة بنحو 22 في المائة قبل عام. وكشفت البيانات أن الهند استوردت 1,64 مليون برميل يومياً من النفط الروسي في السنة المالية 2023-2024 بزيادة نحو 57 في المائة عن العام السابق.

شح التمويل يضرب صناعة الأسلحة الأوكرانية

تضاعف عدد شركات صناعة الأسلحة الأوكرانية خلال عامين، مستفيدة من تداعيات الغزو الروسي، غير أن الصناعيين يشكون الآن من شح التمويل والبيروقراطية الثقيلة التي تعقد عملهم. وقال أصحاب هذه الشركات لـ«رويترز» إنهم ضخوا أموالهم الخاصة من أجل البقاء ونقلوا المواقع على نفقتهم الخاصة، وهم الآن يحثون الحكومة على خفض ما يصفونه بالروتين المفرط المتعلق بمشترياتها من الأسلحة. كما يريد العديد منهم السماح لهم بالتصدير بذريعة أن الحكومة غير قادرة على شراء كل إنتاجهم. ووفقاً لوزير الصناعات الاستراتيجية أولكسندر كاميشين، فإن الإنتاج السنوي المحتمل للمجمع الصناعي العسكري يراوح الآن بين 18 و20 مليار دولار.

المركزي التركي يتعهد بمكافحة التضخم

وعد محافظ البنك المركزي التركي فاتح كاراهان بالقيام «بكل ما يلزم» للحد من التضخم، مشيراً إلى مزيد من التشديد النقدي إذا لزم الأمر، وفقاً لما نقلت بلومبيرغ عن مصادر مطلعة الجمعة. وفي حديثه في وقت سابق من هذا الأسبوع في حدث نظمه بنك جيه بي مورغان تشيس وشركاه في واشنطن، ردد كاراهان التعهد الشهير الذي كان أطلقه رئيس البنك المركزي الأوروبي السابق ماريو دراغي بإنقاذ اليورو عام 2012، حيث أكد أن البنك المركزي مستعد لبذل المزيد رغم تجاوز السوق، وفقاً للمصادر التي طلبت عدم الكشف عن هويتها لأن الحدث كان مغلقاً أمام وسائل الإعلام.

الطاقة تتصدر التعاون الاقتصادي بين روسيا والعراق

موسكو ـ **رامي القليوبي**

أصدر مركز «بريماكوف» للتعاون السياسي الخارجي في موسكو في منتصف إبريل/نيسان الجاري، تقريرا ذكر فيه أن العراق يشكل أهمية لروسيا سواء من وجهة نظر العلاقات التجارية - الاقتصادية أو في سياق سياساتها الإقليمية في غرب آسيا. ولفت التقرير إلى أن موسكو لها علاقات مستقرة مع الطيف الكامل من القوى السياسية العراقية. وفي الشق الاقتصادي من التقرير المعنون «روسيا والعراق: الصمود في ظروف انعدام الاستقرار الإقليمي» والذي حصل «العربي الجديد» على نسخة منه، لفت معداه، المستشرقان رسلان ماميدوف وغريغوري لوكيانوف، إلى أن شركات النفط والغاز الروسية كانت تؤدي دورا مهما في العراق خاصة في الاقتصاد حتى قبل الغزو الأميركي في عام 2003.

أما اليوم، فأبرز المشاريع الروسية في مجال الطاقة في العراق، فهي استثمارات أكبر شركة نفط روسية خاصة «لوك أويل» في مشروع «غرب القرنة-2»، ومشروع عملاق الغاز الروسي «غازبروم» بحقل بدرة، ومشروع أكبر شركة نفط روسية «روس نفط» (حكومية) في إقليم كردستان العراق. وتقدر القيمة الإجمالية للاستثمارات الروسية في العراق بأكثر من 19 مليار دولار يتركز جلها في قطاع الطاقة، وفق التقرير. وكان الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، قد استقبل في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، رئيس الوزراء العراقي، محمد شياع السوداني، في موسكو والذي شارك أيضا في فعاليات «الأسبوع الروسي للطاقة». وخلال الجلسة العامة للمنتدى، أكد السوداني أن الجانبين يناقشان تحقيق تناغم للممرين البريين «الشمال - الجنوب» الروسي و«طريق التنمية» العراقي اللذين قد يشكلان بديلا لقناة السويس لنقل بضائع من الهند ومنطقة الخليج إلى أوروبا. ومع ذلك، أقر معدا التقرير بأن تحقيق مشروع «طريق التنمية» يواجه مخاطر مثل تردي الأوضاع الأمنية في المناطق العراقية البعيدة عن وسط البلاد وانعدام الاستقرار السياسي الداخلي والمنافسة الإقليمية. وقدمت بغداد في عام 2023 مشروع «طريق التنمية» الذي يضم سككا حديدية وطرقا سريعة تربط مناطق جنوب العراق بتركيا. أما «الشمال - الجنوب»، فهو مشروع نقل بري طموح لربط الدول الآسيوية بأوروبا عبر روسيا بواسطة الطرق السريعة والسكك الحديدية.

مالية عامة

ديون العراق تتعاظم

الرقم الأعلى منذ 2003 وسط تزايد القروض

يتزايد الدين العام العراقي ليبلغ أعلى مستوياته منذ الاحتلال الأميركي، فيما يحذر خبراء من استمرار هذا المسار وتأثيره السلبي على الاقتصاد

بغداد ـ **أحمد عبد**

تؤكد بيانات اقتصادية عراقية بلوغ إجمالي الدين العام الداخلي والخارجي للبلاد عتبة الـ 110 تريليونات دينار (نحو 83,3 مليار دولار)، ويمثل ما نسبته 29 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بينها دين داخلي بأكثر من 70 تريليون دينار (نحو 54 مليار دولار) في نهاية 2023 ليرتفع بمقدار 1,5 في المائة مقارنة مع 2022 وهو أعلى رقم يصله الدين الداخلي للعراق منذ سنة 2003. وذكرت مؤسسة عراق المستقبل للدراسات الاقتصادية (غير حكومية) في تقرير لها، أن أعلى نسبة نمو في الدين الداخلي العام حدثت سنة 2020، حيث قفز الدين من 38 تريليونا في نهاية 2019 إلى 64 تريليونا في نهاية 2020 بزيادة بلغت قيمتها 26 تريليون دينار، وبنسبة زيادة بلغت 67 في المائة، وأن الدين العام انخفض بشكل نسبي في العام 2022 وعاود الارتفاع عام 2023 ليتجاوز حاجز 70 تريليون دينار عراقي. وأكد المستشار المالي للحكومة العراقية، مظهر محمد صالح، إن الدين العام للعراق تضاعف في السنتين الماليتين 2020 - 2021 بسبب عدم وجود موازنة مُقرة للدولة العراقية. وأوضح، صالح لـ«العربي الجديد»، أن مجلس النواب العراقي أصدر في العام 2020 تشريعين قانونيين سمح فيهما للحكومة في ذلك الوقت بقروض مالية تزيد على 25 تريليون دينار، فضلاً عن تشريع قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية. وأضاف صالح، أن الاقتراض تم داخلياً، عن طريق إصدار حوالات الخزينة من وزارة المالية وبيعها إلى المصارف الحكومية عن طريق البنك المركزي، وكذلك تم تمويل قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي من اقتراض حوالات الخزينة، وهذه القوانين أضيفت إلى قروض أخرى تسببت في مضاعفة الدين الداخلي واقترح صالح وضع خطط سنوية لإطفاء الدين تدريجياً أو تسويتها وإزالة العبء لأنها أكبر من حجم الدين الخارجي المترتب على العراق سداده ضمن الجداول الزمنية والذي قد لا يتجاوز 25 مليار دولار.

وفوقاً لتقرير مؤسسة عراق المستقبل، فإن الدين الداخلي توزع بين قروض من المصارف التجارية والحكومية، والتي بلغت نسبتها بحدود 37 في المائة من إجمالي الدين، و62 في المائة من البنك المركزي العراقي كالتزامات على المؤسسات الحكومية، ويبلغ نصيب الفرد العراقي من هذا الدين حوالي مليون و700 ألف دينار لكل شخص. وأوضحت المؤسسة في تقريرها، أن الدين العام يمثل نسبة 19 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للعراق، وإذا ما أضيف إليه الدين الخارجي والبالغ بحدود 40 تريليون دينار (بحدود 30 مليار دولار)، فإن إجمالي الدين يبلغ 110 تريليونات دينار عراقي، أو ما نسبته 29 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وأفاد التقرير بأن المشكلة الأساسية تكمن في أن أغلب هذه الديون هي نفقات تشغيلية وليست استثمارية، بمعنى أن هذه الديون لا يمكن استرجاعها من المشاريع الاستثمارية التي كان من المفترض أن تعمل الحكومات على إطلاقها، لتساهم في زيادة الناتج المحلي. وحذر التقرير من أن استمرار هذه الديون من دون وجود خطط لتسديدها يكلف موازنة الدولة نفقات إضافية تتمثل في مبالغ الفائدة التي تضعها المؤسسات الحكومية الداخلية والخارجية على هذه الديون. وقال الخبير المالي والمصرفي، مصطفى حنتوش، إن حجم الديون الخارجية المترتبة على العراق قبل سنة 2003 وبعدها، يبلغ بحدود 70-75 مليار دولار، قابلة للزيادة مع نهاية العام الحالي 2024. وأضاف حنتوش لـ«العربي الجديد»، أن الدين العام المترتب على العراق لنادي باريس والالتزامات الخارجية بحدود 35 مليار دولار، وقد يصل إلى 50 مليار دولار مع نهاية العام الحالي، بسبب الالتزامات والعقود الخارجية وفوائد الديون. وأشار إلى أن هناك ديوناً قديمة مترتبة على العراق تتعلق بتمويل الحرب العراقية الإيرانية والتزامات دولية أخرى قبل غزو العراق سنة 2003 تتراوح بين 35 و40 مليار دولار، غير مجدولة ضمن لوائح السداد العراقية إلا أنها مسجلة بذمة مصرفي الرافدين والرشيد العراقيين في لوائح الديون العالمية. وأكد الباحث الاقتصادي أحمد عبد الله، أن هناك العديد من الوسائل التي يمكن اللجوء إليها من أجل معالجة مشكلة نمو الديون وأثرها السلبي على الناتج المحلي الإجمالي للدولة العراقية. وأفاد عبد الله، في حديثه لـ«العربي الجديد»، بأن الديون الداخلية المرتبة على الحكومة قابلة للتسوية ويتم سدادها سنوياً من خلال إيرادات الدولة من عوائد النفط أو عوائد إيرادات المنافذ المالية الأخرى، مما لا يؤثر على حجم الودائع المصرفية. وعن مسألة الديون الخارجية وكيفية معالجتها، أكد عبد الله، أن الحكومة العراقية ضعيفة في اتخاذ قراراتها وخططها الاستراتيجية في تعدد وسائل تمويل الدخل القومي والاعتماد شبه الكامل على إيرادات النفط القابلة لتغيرات العرض والطلب في السوق العالمية. وشدد على أهمية تشريع قوانين وقرارات اقتصادية تعزز من تعدد وسائل الدخل القومي وزيادة ناتجها الإجمالي في سبيل تحقيق أعلى قدر من الإيرادات.

محل صرافة في بغداد، يناير 2023 (مرتضى السوداني/ الأناضول)

> أغلب الديون للنفقات التشغيلية التي لا تدعم الناتج المحلي

لبنان

المصرف المركزي يشجع على الدفع الإلكتروني

بيروت ـ **العربي الجديد**

يعمل مصرف لبنان منذ فترة، من أجل إعادة تشجيع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في البلاد المأزومة اقتصادياً، وتخفيف استعمال الدفع النقدي (الكاش) في السوق اللبناني، يأتي ذلك بعدما احتجزت المصارف بطرق غير قانونية وفق خبراء الاقتصاد أموال المودعين بالدولار، وفرضت إجراءات صارمة على السحب الإلكتروني، مع تحويل النافذين والسياسيين مليارات الدولارات من ودائعهم وحساباتهم إلى خارج لبنان. واعتبر مصرف لبنان في بيان نشرته الوكالة الوطنية للإعلام (حكومية) أن العودة إلى وسائل الدفع الإلكتروني تأتي بالتوافق مع المعايير الدولية لا سيما تلك المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

وفي هذا المجال، بادر مصرف لبنان إلى إعادة تشجيع استعمال بطاقات الدفع وذلك بالتنسيق مع المعنيين لا سيما شركتي ماستركرد (MASTERCARD) وفيزا (VISA) والمصارف والمؤسسات المالية المعنية بإدارة وإصدار البطاقات. ومن بين هذه الإجراءات العمل على تخفيض كلفة استعمال بطاقات الدفع محلياً خاصة البطاقات الصادرة خارج لبنان والمستعملة في السوق اللبناني.

وأمل مصرف لبنان أن يبدأ ظهور نتائج هذه المبادرات قريباً، داعياً المصارف والمؤسسات المالية إلى اعتماد كافة التسهيلات لتامين خدمات الدفع الإلكتروني لا سيما تلك المتعلقة ببطاقات الدفع بأقل كلفة ممكنة. ودعا التجار كافة، إلى عدم وضع أي رسوم أو أعباء إضافية على المستهلك عند استعماله بطاقات الدفع، كون ذلك مخالفا للقانون ويلحق ضررا بالاقتصاد الوطني. إضافة إلى ذلك، عمل مصرف لبنان بالتعاون والتنسيق مع وزارة المالية على مشروع اعتماد بطاقات الدفع كوسيلة لتسديد الضرائب والرسوم لدى جميع صناديق وزارة المالية الأساسية المنتشرة على كافة الأراضي اللبنانية وذلك بعد تركيب نقاط بيع (POS MACHINES) لدى هذه المراكز. وتجدر الإشارة إلى أن مصرف لبنان أصدر منذ أشهر عدة، التعميم 165 المتعلق بمقاصة وتسوية الشيكات والتحاويل النقدية بالدولار «الفريش» (المحول بعد الأزمة النقدية إلى الحسابات) والليرة اللبنانية عبر مصرف لبنان. وقد بدأ استعمال التحاويل والشيكات «الفريش» بالارتفاع وأصبحت الشيكات الفريش وسيلة دفع أساسية وآمنة وبديلة عن الدفع النقدي (الكاش). وفي عام 2023، عدل مصرف لبنان التعميم رقم 69 المتعلق بالمدفوعات الإلكترونية، وأعطى مصرف لبنان تراخيص لعدد من المحافظ الإلكترونية لتحويل الأموال بشكل فوري.

> دعا البنك المركزي المصارف التجارية إلى تسهيل الإجراءات

المغرب

شركات التأمين تتحسب لمخاطر الجفاف

الرباط ـ **مصطفى قماس**

أفضى توالي سنوات الجفاف في المغرب والمخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية مثل الزلزال الأخير الذي ضرب البلاد، إلى طرح تحديات جديدة على شركات التأمين، ما يستدعي في تصور العاملين في القطاع توسيع مجال التغطية تحسبا لما قد ينجم في سياق متسم بعدم اليقين.

وتأتي التغيرات المناخية في مقدمة التحديات التي تواجه المغرب، الذي يعد من بين البلدان الأكثر معاناة من الإجهاد المائي، ما يطرح ضغوطا متزايدة بسبب الجفاف على الفلاحة وقطاعات أخرى، مع زيادة مخاطر الفيضانات التي تلوح في الأفق في المناطق الحضرية الرئيسية.

وقد أكدت وزيرة الاقتصاد والمالية نادية فتاح علوي، في تصريحها الأخير هذا الأسبوع، أن التغيرات المناخية التي عرفها المغرب في الأعوام الأخيرة زجت بقطاع التأمين في حالة من عدم اليقين، حيث إن الطرق التقليدية للتوقع لم تعد تتيح التسلح برؤية استباقية للمخاطر.

وشدد عبد الرحيم الشافعي، رئيس هيئة مراقبة التأمينات في المغرب، في حديث لـ«العربي الجديد»، على أن الرهانات كبيرة على قطاع التأمين في سياق عدم اليقين، مثل الأزمات الصحية والتغيرات المناخية والكوارث الطبيعية والتحولات التكنولوجية والجيوسياسية التي لا يجري التحكم في تطوراتها، ما يفرض على المؤمنين جهودا كبيرة لتوفير التغطية والتأمين وضمان صمود القطاع.

وأكد أن الهيئة التي يرأسها تتتبع التطورات الماكرواقتصادية وتراقب المخاطر التي تهدد استقرار قطاع التأمينات، مشددا على أن بعض الأحداث غير المتوقعة يمكن أن يكون لها تأثير ملموس على أنشطة شركات التأمين، مشيرا إلى التوجه نحو تبني تشريعات لضمان صمود القطاع أمام الصدمات القصوى.

مزارع في أحد حقول المغرب، مارس 2023 (Getty)

ولفت إلى أن المخاطر المالية لا يجب أن تدفع إلى عدم إعطاء الأولوية للمخاطر المناخية، خاصة في السياق الحالي، المطبوع بتواتر الظواهر المناخية القصوى، والتي يمكن أن تؤثر على مالية وصمود المؤسسات المالية، حيث حث شركات التأمين على الانخراط في محاربة التغير المناخي ومواكبة الانتقال الطاقي.

وأكد رئيس الجامعة المغربية للتأمين حسن بنصالح أن الهاجس الذي يسكن المهنيين في قطاع التأمينات يتمثل في توسيع مجال التغطية لعدد أكبر من السكان، على اعتبار أن معدل المشمولين بالتأمين في المغرب يصل إلى أربعة في المائة، ما يعني أن هناك هوامش كبيرة للتطور، وأشار إلى أن الزلزال الذي ضرب البلاد في سبتمبر/ أيلول الماضي، يدفع إلى الانخراط أكثر في أنواع جديدة من التأمينات، خاصة التأمين متعدد المخاطر الخاص بالمساكن.

تحقيق

يواجه اليمن اضطرابات واسعة النطاق، إلا أن الضربة القاضية كانت في توقف الصادرات النفطية التي تعتبر المورد الرئيس للإيرادات، ما أدى إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تواجهها البلاد، والتي لا تنحصر بضعف المؤسسات العامة وانتشار الفساد

صدمة النفط اليمني

توقف التصدير يعمق الأزمات الاقتصادية

عدن ـ **محمد راجح**

يعاني اليمن من استمرار توقف تصدير النفط، المورد الوحيد الذي تعتمد عليه البلاد في ظل تشتت البدائل كالإيرادات الضريبية والجمركية، التي بإمكانها تغطية جزء من الموارد المفقودة. يأتي ذلك مع ارتفاع حدة الضغوط لتطوير الأداء المالي والاقتصادي والمؤسسي وتنظيم النفقات العامة وتفعيل الأجهزة الرقابية واستعادة موارد الدولة بهدف تنويع مصادر الدخل، في ظل الاعتماد على مصدر وحيد تسبب توقفه نتيجة استهداف موانئ تصدير النفط بأزمة حادة على كافة المستويات الاقتصادية والنقدية والإنسانية. في حين تنذر الأزمة المالية والنقدية المتجددة في مارس/ آذار بشكل واسع في اليمن بين «البنكين المركزيين» في عدن وصنعاء بتبعات يُرجح أن تلقي بظلالها على الوضع الاقتصادي المتدهور، وعرقلة الجهود التي تسعى للحد من هذا الصراع وتخفيف معاناة اليمنيين جراء التدهور المعيشي الناتج عنه. يتزامن ذلك مع ما تشهده البلاد من أحداث متصاعدة في الممرات المائية والتي تأتي وسط ضغوط هائلة تتعرض لها الحكومة المعترف بها دولياً، بعد التغيير الذي جرى على مستوى رئاستها، حيث تواجه مجموعة من التحديات المتراكمة والملفات المعقدة التي تتطلب سرعة التعامل معها، كاستعادة الموارد العامة وكسب ثقة المانحين في تنفيذ برنامج الإصلاحات الشاملة في الجوانب الاقتصادية والمالية والنقدية والإدارية، ومستوى الإجراءات التصحيحية في القطاع المصرفي.

ضغوط هائلة

وتحدثت مصادر مطلعة، لـ«العربي الجديد»، قائلة إن الحكومة اليمنية تواجه ضغوطاً هائلة تلزمها بمكافحة الفساد في مؤسسات الدولة، وتفعيل الأجهزة الرقابية لتعزيز الشفافية في إدارة المال العام والمشاريع الحكومية، إضافة إلى أهمية استعادة الموارد العامة وتنظيم أداء المؤسسات الاقتصادية الإيرادية، وتشديد الإجراءات الهادفة لضبط الإنفاق الحكومي وتأمين الموارد من مصادر غير تضخمية. ونتج عن اجتماعين طارئين ونادرين، عقدهما رئيس الحكومة الجديد أحمد بن مبارك مع قيادة وموظفي مصلحتي الجمارك والضرائب، التوجيه بإحالة قيادات في مصلحة الضرائب للتحقيق بسبب الإهمال في الأداء والتغيب عن أعمالهم وعدم إنجاز المهام الموكلة إليهم بالكفاءة المطلوبة، حيث سيتم بناءً على نتائج التحقيق إيقافهم عن العمل. الباحث الاقتصادي عصام مقبل، يؤكد لـ«العربي الجديد»، أن الوقت يبدو قد تأخر كثيراً على الحساب والعقاب بعدما فقدت الحكومة قدرتها على الوجود على الأرض وإدارة المؤسسات والموارد العامة والتحكم بها، مشدداً على أن ما يجري في البحر الأحمر والممرات المائية وتبعات العدوان الإسرائيلي على غزة جعل الحكومة التي تعاني من أزمات مالية حادة تلتفت إلى أن هناك موارد ومؤسسات عامة مفقودة وخارج سيطرتها ولا تعلم عنها شيئاً، كما حدث في الاجتماع الذي عقده رئيس الحكومة في مصلحة الضرائب، وفي الجمارك.

> 50
> ألف برميل من النفط يومياً هو معدل الانتاج في اليمن منذ نهاية العام 2022، مسجلاً انخفاضاً في متوسط الإنتاج اليومي من النفط من 61600 برميل يومياً في العام 2021

ركود صادرات النفط

زادت الضغوط على المالية العامة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، ويعود السبب الرئيس لذلك إلى ركود صادرات النفط، حيث يشير التراجع الواضح في إيرادات الحكومة في النصف الأول من عام 2023، إلى احتمال حدوث انخفاض بنسبة 40 في المائة في الإيرادات خلال العام 2023.

هذا التراجع المتزايد ناجم في معظمه عن الحصار النفطي، وفق الخبراء، نظراً لانخفاض الإيرادات الجمركية بسبب تحول الواردات عن ميناء عدن. وفي مواجهة تراجع الإيرادات ورغبة منها في حماية المالية العامة، قامت الحكومة بتخفيضات كبيرة في أوجه الإنفاق، غير أن هذه التدابير، بحسب تقارير اقتصادية، قد تفرض مزيداً من التحديات أمام الحفاظ على الخدمات العامة الأساسية وتعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل. في السياق، علمت «العربي الجديد» أن رئيس الحكومة اليمنية صُدم من وضعية أهم المؤسسات الإيرادية العامة والتي لا تقوم بعملها المناط بها في تفعيل أوعية وقنوات الإيرادات التي لا أحد يعرف مصادرها وسبب تعطيلها، كما كانت الصدمة هائلة نتيجة ضعف الانضباط الوظيفي الذي شاهده رئيس الحكومة المعترف بها دولياً، وغياب أغلب قيادات مصلحة الضرائب الذي اعتبره مؤشراً سلبياً يستوجب المحاسبة والمساءلة.

> اتساع الصراع ما بين البنكين المركزيين في عدن وصنعاء
>
> التسيّب بإدارة المؤسسات العامة يخفض الموارد الاقتصادية

استعادة موارد الدولة

كما شدد بن مبارك على أن التسيب والإهمال غير مقبول في أي وزارة أو مؤسسة حكومية، وسيكون الجميع محل مساءلة ومحاسبة على مستوى الموظفين أو القيادات دون استثناء، ووجه وزير المالية برفع تقرير متكامل عن كافة القضايا المتصلة بعمل مصلحة الضرائب ومقترحات معالجتها، وسيتم التوجيه فيها عبر قرارات صارمة، في حين كانت هناك توجيهات صارمة لتنمية الإيرادات الجمركية ورفع كفاءة وفعالية تحصيلها. الباحث الاقتصادي والمصرفي وحيد الفودعي يقول لـ«العربي الجديد»، إن الوقت قد حان لاستعادة موارد الدولة من ضرائب وجمارك وغيرها، إضافة إلى إيجاد حل لإعادة تصدير المورد الاقتصادي الوحيد المتمثل بالنفط، دون ذلك ستظل أهم مشكلة تواجهها الحكومة المتمثلة بأزمة تدهور العملة المحلية بمثابة معضلة مستعصية على الحل، لما لها من تبعات كارثية على مختلف الجوانب الاقتصادية والمعيشية والخدمية.

الباحث الاقتصادي منير القواس يقول لـ«العربي الجديد»: «لا معنى لحكومة لا سيطرة لها على مؤسساتها الإيرادية والجبائية، حيث لا يمكن أن تبقى تعتمد على مساعدات الدول المانحة بينما لا تقوم بأي جهد لتفعيل مواردها المتاحة»، لافتاً إلى أن هذه الموارد هي أهم ما تعتمد عليه الأطراف الأخرى المتصارعة مع الحكومة، مثل الحوثيين، والسبب قدرتهم الواسعة على إدارة مؤسسات الدولة في العاصمة اليمنية صنعاء وقوة وجودهم في مختلف المناطق التي يسيطرون عليها.

كما تشهد البلاد تزايد حجم الحركة البحرية والتدفقات التجارية عبر الحدود البرية مع سلطنة عمان بشكل ملحوظ خلال السنوات الماضية، وهو ما مكنها من زيادة النشاط التجاري من ضرائب الاستيراد المحصلة محلياً وعائدات الجمارك، في حين أوقفت سلطتها المحلية تحويل الإيرادات إلى البنك المركزي اليمني في عدن.

وفي الوقت الذي تخوض فيه الحكومة اليمنية صراع نفوذ واسعاً مع المجلس الانتقالي الجنوبي في مختلف المحافظات التي تديرها الحكومة التي يعتبر المجلس الانتقالي المدعوم من الإمارات شريكاً رئيسياً فيها، يستقطع الحوثيون الذين يسيطرون على الجهة الشرقية من تعز ويطبقون حصاراً خانقاً عليها منذ أكثر من سبع سنوات جزءاً مهماً من الموارد المحصلة من عائدات ضريبية كبيرة من المحافظة الواقعة جنوب غربي اليمن نتيجة سيطرتهم على المركز الصناعي في منطقة الحوبان، شرق تعز، إضافة إلى عدم وضوح وجهة الإيرادات العامة المحصلة من مناطق الساحل الغربي لمحافظة تعز الممتد من مدينة المخاء حتى باب المندب.

تضخم الإنفاق الحكومي

يعاني اليمن من تضخم الإنفاق الحكومي. ويؤكد خبراء اقتصاد أن التحدي الأساسي للحكومة هو وضع يدها على موارد وأجهزة السلطات المحلية في المحافظات التي يفترض وقوعها تحت إدارتها، بالرغم من تزايد الأنشطة الاقتصادية والحركة التجارية في بعض المحافظات مثل المهرة، أقصى شرقي اليمن، المتاخمة لسلطنة عمان، والتي أصبحت نقطة عبور رئيسية للتجارة البحرية والتجارة عبر الحدود. ويعتبر خبراء اقتصاد أن انقسام السياسة المالية والنقدية من أكبر التحديات الاقتصادية التي خلفها الصراع في اليمن، إذ بدأ ذلك بعدما نقلت الحكومة المعترف بها دولياً مقر البنك المركزي من صنعاء إلى عدن التي أعلنتها عاصمة مؤقتة لها عام 2016، وحينها أصبح البنك المركزي اليمني في عدن مؤسسة مشكّلة حديثاً تمتلك إمكانية الوصول إلى الأسواق والأدوات النقدية، لكنها تفتقر إلى السيولة الكافية من النقد الأجنبي، لكن في الوقت نفسه ظلت صنعاء، التي سيطر عليها الحوثيون المركز المصرفي والتجاري لليمن، والمتحكمة في تدفقات التحويلات المالية ومدفوعات وكالات المعونة المنفذة عبر النظام المصرفي الرسمي.

عامل في مصفاة عدن النفطية، سبتمبر 2016 (صالح العبيدي/ فرانس برس)